



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ملخص سياساتي

العدد (3)

التأثيرات الاقتصادية لنقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية في السوق المحلي

يصدر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بشكل دوري مجموعة من الدراسات التطبيقية والعلمية المفصلة، بالإضافة إلى مجموعة من الأوراق المختصرة ضمن سلسلة من جلسات الطاولة المستديرة ذات أبعاد اقتصادية تهم الجمهور وصناع القرار. لتعميم وتعظيم الاستفادة من هذه الدراسات فقد تقرر البدء بنشر ملخص سياساتي لهذه الدراسات والأوراق.

تشرين الأول 2023



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: +972 (2) 2987053/4

فاكس: +972 (2) 2987055

info@mas.ps

ww.mas.ps

ملخص سياساتي: التأثيرات الاقتصادية لنقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية في السوق المحلي

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أعدت هذه الورقة الخلفية بدعم من:

 **HEINRICH BÖLL STIFTUNG**
فلسطين والأردن

إن الآراء والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة هنريش بل (فلسطين والأردن).

1. الخلفية - التبعية الاقتصادية الاستعمارية طويلة الأمد

ترافق الارتفاع في عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل، خاصة خلال العقد الأخير، مع ظاهرة مقلقة في سوق العمل الفلسطيني، تمثلت في نقص العمالة في قطاعات معينة داخل الاقتصاد المحلي، وذلك على الرغم من الارتفاع الكبير في معدل البطالة الذي وصل إلى 24.4% عام 2022 (حوالي 13% في الضفة الغربية) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023أ). وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل إلى أكثر من 200 ألف عامل في العام 2021، على الرغم من تراجع هذا العدد، إلى حد ما، منذ ذلك الحين. أثارت هذه الظاهرة جدلاً واسعاً بين أصحاب العلاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية المتضررة وأيضاً لدى الخبراء الاقتصاديين والجهات الحكومية، حول مدى انتشار هذه الظاهرة وتأثيراتها على سوق العمل الفلسطيني وعلى الاقتصاد بشكل عام. فقد صرح رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية مؤخراً عن وجود نقص في الأيدي العاملة في السوق المحلية، وهو ما أكد عليه المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (ماس، 2022أ). لذلك كان من المفيد تسليط الضوء على المهن التي تشير إلى وجود نقص في العمالة، وأسباب ظاهرة نقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية محلياً، وتأثيراتها على سوق العمل الفلسطيني والاقتصاد المحلي، من أجل الخروج بمجموعة من التدخلات والحلول الممكنة لهذه الظاهرة بغرض الحد من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المحلي.

2. التحديات: أسباب نقص العمالة

من الممكن حصر مشكلة نقص العمالة في فلسطين في فئة معينة وهي العمالة الماهرة، خاصة تلك التي لا ترتبط بمستويات عالية من التعليم. وهو ما أكدت عليه المقابلات المعمقة التي أجريت مع الجهات ذات العلاقة، والتي أظهرت أن المشكلة ليست بشح العمالة كعدد، بل من ناحية توفرها من حيث النوعية وامتلاكها للمهارات والخبرات المطلوبة لشغل الوظائف المتاحة في السوق المحلي. كما بينت المقابلات الميدانية أن هناك قطاعات أكثر تأثراً من غيرها بظاهرة نقص العمالة الماهرة، خاصة القطاع الزراعي، والصناعي، والإنشاءات، والسياحي. أما أسباب نقص العمالة في السوق المحلي، فيمكن حصرها في سببين رئيسيين:

• التوجه المتزايد للعمالة الفلسطينية للعمل في إسرائيل

في ظل نقص الوظائف وانخفاض الأجور في السوق المحلي، مقارنة مع توفر فرص عمل بأجر أعلى في سوق العمل الإسرائيلي، توجهت نسبة لا يستهان بها من القوى العاملة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلي، حتى أضحت بذلك مصدراً رئيسياً للعمالة الفلسطينية خاصة في الضفة الغربية.

• فجوة المهارات وعدم موائمة مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين لمتطلبات سوق العمل

يلعب التعليم والتدريب المهني والتقني دوراً بارزاً في جسر الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وفي توفير مسار للعمالة الماهرة. من جانب آخر، يعاني قطاع التعليم والتدريب المهني من مجموعة من التحديات والمشاكل، يأتي على رأسها، ضعف العلاقة بين التدريب المهني وسوق العمل، وعدم وجود التمويل والدعم الكافي. بلا شك تشكل هذه التحديات عائقاً أمام التعليم والتدريب المهني في جسر فجوة الطلب في سوق العمل.

3. الآثار الاقتصادية المحتملة

مع تزايد توجه اليد العاملة الفلسطينية للعمل في السوق الإسرائيلي وتفضيلها للعمل في السوق الثاني على حساب الأول، تظهر آثار اقتصادية مصاحبة لهذا التوجه، خاصة في القطاعات التي تواجه نقصاً في العمالة، وكذلك على مستوى الاقتصاد ككل. فيمكن أن يؤدي نقص العمالة في هذه القطاعات إلى تعطيل سلاسل الإنتاج (العرض)، ورفع مستوى الأسعار، وإحداث تراجع في النشاط الاقتصادي.

• تراجع الإنتاج في بعض القطاعات الحيوية

يؤدي استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لجزء لا يستهان به من اليد العاملة الفلسطينية الماهرة إلى تقليص حجم العمالة المتاحة في السوق المحلي، خاصة في بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، كالزراعة والصناعة، والإنشاءات، والسياحة، مما سينعكس بالسلب على حجم الإنتاج. كما يشكل تزايد توجه العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل خطراً على استدامة العديد من المنشآت الصناعية، خاصة وأن غالبية المنشآت الصناعية في فلسطين عبارة عن منشآت صغيرة إلى متوسطة الحجم، بالتالي فإن تقلص حجم العمالة بها دون تعويضها باليد العاملة المؤهلة والكفؤة سينعكس بشكل سلبي على إنتاج هذه المنشآت وهذا بالتالي سينعكس سلباً على ديمومتها وقدرتها على المنافسة. من جانب آخر، فإن عدم القدرة على اجتذاب المزيد من اليد العاملة بنفس الأجور السائدة المتدنية في السوق بسبب فرق الأجور الكبير لصالح سوق العمل الإسرائيلي، سيعيق نمو وتطور هذه المنشآت وزيادة إنتاجها. ببساطة، فإنهم لا يستطيعون أن يدفعوا لليد العاملة المحلية المؤهلة والماهرة نفس الأجر الذي ستتقاضاه في سوق العمل الإسرائيلي.

• رفع الأجور وأثره على تقليص حجم القطاعات الإنتاجية وتراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية

مع تزايد توجه القوى العاملة الفلسطينية للعمل في سوق العمل الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، من المتوقع أن يصاحب ذلك نفس التأثيرات الاقتصادية السائدة لهذه العلاقة على امتداد العقود الماضية. إن الزيادة المضطربة في أعداد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات سيؤدي إلى رفع مستويات الدخل في الاقتصاد المحلي، وبالتالي سيزداد حجم النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي. لكن، على المدى الطويل، قد تحمل زيادة التحويلات النقدية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل أثراً سلبية على الاقتصاد المحلي تتمثل بارتفاع مستويات التضخم وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية (ماس، 2022 ب).

4. توصيات سياساتية

في العادة تلجأ الاقتصاديات التي تواجه نقصاً في العمالة إلى رفع الأجور، وذلك لجذب وتشجيع العمالة المؤهلة على الإقبال على الوظائف الشاغرة، أو استقطاب عمالة من الخارج. يعد الحل المتمثل في رفع الأجور صعب التطبيق في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ونظراً لما يحمله من آثار سلبية على الاقتصاد المحلي خاصة مع ارتفاع مستويات التضخم وضمور للقطاعات الإنتاجية.

في ظل منظومة القوى الاقتصادية والأمنية الحالية بين فلسطين وإسرائيل، وفي ظل عدم قدرة المشغلين المحليين على إعطاء العاملين في السوق المحلي في مختلف المهن والتخصصات نفس الأجر الذي من الممكن أن يتقاضوه لو توجهوا إلى سوق العمل الإسرائيلي، فإن الخيارات المتاحة لمواجهة نقص العمالة تنحصر في المجالات التالية:

1. توفير ظروف عمل مرنة من قبل القطاعات التي تشهد نقصاً في العمالة نتيجة توجه العاملين إلى سوق العمل الإسرائيلي.
2. يتوجب أن يلعب أرباب العمل والصناعة دوراً أكبر في وضع تصور دقيق لفجوة المهارات في سوق العمل، من أجل بناء التوجهات المستقبلية في المؤسسات التعليمية خاصة التعليم والتدريب المهني والتقني.
3. حوكمة قطاع التعليم المهني ومعالجة الفجوات في الإدارة والتنسيق بين الشركاء الأساسيين في هذا القطاع.
4. تعزيز السياسات والتدخلات الخاصة ببناء المهارات للعاطلين عن العمل وخريجي الجامعات لمواءمة مهاراتهم مع سوق العمل المحلي.
5. زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال تعزيز التعليم والتدريب المهني والتقني، وتطوير برامج التعليم المهني، وذلك لتعظيم استفادة القطاع الخاص من تطوير كوادرهم البشرية.
6. تحسين نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز دور الجهات الرقابية خاصة فيما يتعلق بمراقبة تطبيق الحد الأدنى للأجور.
7. توفير الدعم المادي لمراكز التعليم والتدريب المهني والتقني.
8. يجب أن تتبنى الحكومة الفلسطينية سياسات تنموية تستهدف بشكل أكبر القطاعات الإنتاجية، وأن تقدم التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص بما يخدم استثماراته في هذه القطاعات.